الوحدة الأوروبية والحوار العربى الأوروبى
(دراسة لتقييم الآثار)

الدكتور عبد الرحمن صبرى*

تقديم :

بمناسبة قرار مفوضية الاتحاد الأوروبى فى بروكسل باستئناف الحوار العربى الأوربى بعد توقف دام أكثر من سنتين، اجتمعت اللجنة العربية للحوار العربى الأوربى فى مقر جامعة الدول العربية يوم ١٩٩٦/٦/٣ لدراسة كيفية تفعيل الحوار وتقييم مساره حتى الآن، وماهية الجوانب التى سيتم التركيز عليها فى المرحلة المقبلة فى ضوء المستجدات على الساحة الدولية، جنبا إلى جنب مع سياسة الشراكة العربية الأوربية فى إطار المتوسطية الأوربية التى تتزعمها إيطاليا وفرنسا وأسبانيا. ومن ثم فإن مسيرة الحوار العربى الأوربى فى حاجة إلى إعادة تقييم من الجانب العربى من خلال دراسة تجربة الفترة الماضية.

فقد دخلت اتفاقية السوق الأوروبية الموحدة واتفاقية ماسترخت للوحدة الأوروبية حيز التنفيذ مع مطلع عام ١٩٩٣ . ولا شك أن هذا سيؤثر على العالم الخارجى خارج إطار دول الجماعة الاقتصادية الأوروبية، ولا شك أيضًا أن الدول العربية،

---

* الإدارة الاقتصادية – جامعة الدول العربية .

(مجلة البحوث والدراسات العربية ، العدد ٢٥ ، يوليو/تموز ١٩٩٦ – ص ص ١٩١ – ٢٢٦).

الشريك التجارى، وبحكم الموقع الجيوبوليتكى، ستكون أول من يتأثر بهذه التغيرات، سواء فى إطار الحوار العربى الأوربى أو فى إطار السياسة المتوسطية التى تنتهجها الجماعة الاقتصادية الأوروبية. فما هى إمكانات تطوير هذه العلاقات فى ضوء المشكلات الأساسية لاقتصاديات البلاد العربية فى إطار جامعة الدول العربية؟ والسؤال أيضًا ما هو أثر كل هذه التطورات المستجدة على مسيرة الحوار العربى الأوروبى، وخاصة جانبيه الاقتصادى والفنى ؟.

وللإجابة على هذه الأسئلة سنركز على دراسة المتغيرات التالية :

أولا ـ الوحدة الأوربية بعد نهاية ١٩٩٢ .

ثانيا – تقييم مسار الحوار العربى الأوربى :

١ – مسيرة الحوار حتى التجميد الأول (١٩٧٩).

* أجهزة الحوار ومجالاته قبل التجميد الأول.

٢– مسيرة الحوار حتى سبتمبر ١٩٩٤.

ثالثا – آثار الوحدة الأوربية على مسيرة الحوار العربى الأوربى :

١– الآثار على العلاقات التجارية .

٢– الآثار على الاستثمارات وتدفق رؤوس الأموال .

٣– الآثار على العمالة العربية العاملة فى أوربا.

٤– الآثار على المصارف العربية فى الخارج.

رابعا – خاتمة .

أولا – الوحدة الأوربية منذ نهاية ١٩٩٢ :

فى الأول من يناير ١٩٩٣ ولد كيان أوربى موحد، أطلق عليه اسم أوربا الموحدة، تكون فيه أسواق الدول الأوربية الاثنى عشر سوقا موحدة تسعى للتكامل والوحدة الاقتصادية والسياسية. وقد بلغ نصيب هذا الكيان ٢٠ ٪ من التجارة الدولية، مقابل ١٧ ٪ للولايات المتحدة الأمريكية، ١٠ ٪ لليابان ويتولد بهذا الكيان الأوربى الجديد ٣٠ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى العالمى، وذلك فضلاً عن كونه أكبر مصدر لتدفق الاستثمارات ورؤوس الأموال والمعونات إلى الخارج. وبلغ حجم عدد سكان هذا الكيان ٣٢٥ مليون نسمة. ولا شك أن طلبات انضمام الدول الأوربية الأخرى، سواء من دول منطقة التجارة الحرة الأوربية (EFTA) أو من بلدان أوربا الشرقية، ستدعم من هذا الكيان العملاق.

وكان قرار إنشاء السوق الأوربية الموحدة قد اتخذ ١٩٨٥ ويتضمن البرنامج مئات من التوجيهات الأوربية DIRECTIVES فى شتى المجالات، وذلك من أجل تطبيقها فى جميع أسواق الدول الأوربية الأعضاء، ولا خلاف فى أن المكاسب التى ستتحقق لهذا الكيان مكاسب كبيرة، وذلك من جراء إزالة القيود واتخاذ سياسات التحرير فى كافة القطاعات(الصناعة – المشتريات الحكومية – القطاع المالى ...) . ولا شك أن توقيع الولايات المتحدة الأمريكية على اتفاقية النافتا NAFTA فى نهاية ١٩٩٣ ، قصد به أساساً منافسة القوة الاقتصادية اليابانية والأوربية الصاعدة. إذ إن قدرات النافتا الاقتصادية (عدد السكان – الناتج القومى الإجمالى – ...) تفوق القدرات الاقتصادية لأوربا الموحدة. ولكن نسارع إلى القول بأن المصالح العربية ترتبط بأوربا الموحدة بأكثر مما ترتبط بالنافتا أو اليابان أو النمور الآسيوية الصاعدة.

فكأن السوق الأوربية الداخلية بعد ١٩٩٢ قد أذابت اقتصاديات اثنى عشر سوقًا فى سوق واحدة كبيرة، وأزالت كافة العوائق وأصدرت التشريعات من أجل حرية

انتقال السلع والخدمات والأفراد ورأس المال بين دول الجماعة الاقتصادية الأوربية، أى إننا الآن فى مواجهة سوق واحدة قوامها ٣٢٥ مليون نسمة، تتوحد فيها المواصفات والمقاييس وتشريعات الصناعة والزراعة و الخدمات، وتنتقل فيها رؤوس الأموال والعمالة بحرية، كما تتوحد فيها التشريعات من أول تشريعات حماية المستهلك إلى تشريعات الضمان الاجتماعى ...) وهذا بدوره يؤدى إلى زيادة اقتصاديات النطاق ECO-NOMICS OF SCALE وزيادة المنافسة والكفاءة الاقتصادية فى المدى الطويل، مما سيؤدى إلى إيجاد فرص عمل جديدة واتجاه التضخم نحو الانخفاض مع زيادة معدلات نمو الناتج القومى الإجمالى والنمو الاقتصادى بصفة عامة.

وهذا بدوره سيؤدى إلى تحسن معدلات التبادل التجارى لصالح هذه الدول. وأوربا الموحدة الآن فى طور بحث التعامل بعملة أوربية موحدة، وترسم السياسات المالية والنقدية من خلال بنك مركزى واحد. ولا شك أن هذا الاندماج الاقتصادى يجب أن يتوج باندماج سياسى، تلعب دور القيادة فيه كل من ألمانيا وفرنسا.

ويشرف الآن على خطوات الاندماج الاقتصادى الأوربى مجموعة من المؤسسات تتمثل فى الجماعة الأوربية – المجلس الوزارى (وهو المسئول عن تنسيق السياسات) – والمجلس الأوربى(ويتكون من رؤساء دول وحكومات المجموعة الأوربية) – المفوضية الأوربية (وهى المسئولية عن الخطوات التنفيذية)– والبرلمان الأوربى (الذى يقدم المقترحات وينتخب انتخاباً مباشراً) . هذا بالإضافة إلى محكمة العدل الأوربية.

ويستهدف الكيان الأوربى الموحد ما يلى[1] :

---

(١) النشرة الاقتصادية، بنك مصر، العدد الأول ١٩٩٣ ، القاهرة، ص ٤٦.

١- خلق سوق تجارية موحدة ذات قدرة إنتاجية أكثر كفاءة، وطاقة استيعابية ضخمة بدون حواجزحدودية وإلغاء القيود الكمية والتمييزية وإزالة الحواجز التعريفية وغير التعريفية فيما بين الدول الأوربية.

٢- تأكيد مبادئ الاقتصاد الحر القائم على تفاعل قوى السوق واحترام مبدأ المنافسة وزيادة قدرة المنتجات على النفاذ للأسواق الدولية.

٣- انتقال المجموعة الأوربية من مرحلة التكامل والتنسيق إلى مرحلة الاندماج الفعلى بما يسهل من عملية الاستخدام الأمثل للطاقات والموارد وبما يعزز من دفع معدلات التطور الاقتصادى والعلمى والاجتماعى والثقافى.

٤- الاستعداد لدخول القرن الحادى والعشرين بصورة تسمح لأوربا بأن تلعب دوراً أكثر فعالية فى كافة المجالات السياسية والاقتصادية لا سيما فى ظل المتغيرات المتسارعة التى يشهدها العالم.

وفى إطار التمهيد لإقامة السوق الأوربية الموحدة كانت إقامة النظام النقدى الأوربى فى مارس ١٩٧٤. وفى ٧ فبراير ١٩٩٢ قامت الجماعة الأوربية بالتصديق على معاهدة «ماسترخت» والتى تستهدف الوحدة الأوربية بعد ١٩٩٧ وتهدف إلى إنشاء سوق مشتركة واتحاد اقتصادى، مع إعطاء الدول فترة انتقالية لتعديل تشريعاتها وقوانينها بما يتلاءم مع ما تم الاتفاق عليه.

ولا شك أن انضمام الجماعة الاقتصادية الأوربية إلى الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة (الجات) والتوقيع على الاتفاقية فى مراكش فى ١٥ أبريل ١٩٩٤ يوحد من سياسات دول المجموعة تجاه العالم الخارجى، وعلى رأسها المجموعة العربية.

ثانيا - تقييم مسار الحوار العربى الأوربى* :

جاء الحوار العربى الأوربى تلبية لرغبة سياسية مشتركة على أعلى مستوى من الجانبين لإقامة علاقات خاصة بين المجموعتين العربية والأوربية. وكان الحوار يعتبر فى ذلك الحين، عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣، شكلاً جديداً للتعاون فى مجال العلاقات الدولية فى ظل المتغيرات التى كانت سائدة فى ذلك الحين، فأوربا كانت تسعى لتكون قوة صاعدة على مسرح العلاقات الدولية، والعرب كانت إمكاناتهم تؤهلهم كى يصعدوا سلم التكتلات الناجحة فى ذلك الحين أيضا. والحوار بذلك المعنى كان جزءاً من تفاعلات الحوار بين الشمال والجنوب، الذى انتهى فيما بعد نهاية غير سعيدة مع نهاية النظام الدولى السابق عقب تفكك الاتحاد السوفيتى.

وهذا الجزء معنى بتقييم مسار الحوار العربى الأوربى لذاته، تمهيدا للانتقال إلى الجزء الثالث حول أثر الوحدة الأوربية بعد توقيع اتفاقية ماسترخت على الحوار العربى الأوربى والمصالح العربية الأوربية بصفة عامة.

١ - مسيرة الحوار حتى التجميد الأول (١٩٧٩) :

بادئ ذى بدء يمكن القول أن العالم الغربى لم ينظر قط إلى الدول العربية باعتبارها مجموعة تستظل بمظلة القومية العربية، وكان دائمًا يفضل مصطلح الشرق الأوسط، الذى ظهر فى أعقاب الحرب العالمية الثانية. وأن ما دفع دول أوربا التسع، عند بدء الحوار، إلى المضى فيه هو مصالح اقتصادية بالأساس، ولكن الجانب العربى كان فى ذلك الوقت يتحدث من منطق قوة، وبالتالى رأى أن لا يقوم تعاون اقتصادى ما لم يكن قائمًا على أسس وطيدة من التفاهم السياسى، أما الدول الأوربية التسع فى

---

* اعتمد هذا الجزء على أرشيف جامعة الدول العربية وعلى ذاكرة الباحث، حيث كان يعمل حينئذ فى وحدة الحوار العربى الأوربى فى جامعة الدول العربية.

ذلك الوقت فلم تكن فى مركز يؤهلها لتبنى سياسات بعيدة عن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، ولكنها قبلت بالتعاون السياسى مع المجموعة العربية من واقع المركز التفاوضى القوى للدول العربية فى ذلك الحين. فقد كان المركز البترولى العربى فى ذلك الوقت متيناً، وكانت الدول المتقدمة تسعى لتأمين انسيابه إليها بكميات كافية على أن تستعيد ما دفعته من فوائض فى فاتورة البترول RECYCLING من خلال التبادل التجارى وتنشيط استثمار رءوس الأموال العربية فى أوربا، حتى تتمكن من مواجهة العجز فى موازين مدفوعات معظم الدول الأوربية، كما أن الدول العربية كانت تمتلك فى ذلك الوقت موارد أخرى لها أهمية اقتصادية، وتشكل سوقا لاستيعاب المنتجات الأوربية. مجمل هذا التقديم أن الدول الأوربية كانت منذ الحرب العالمية الثانية تفضل دائماً العلاقات الثنائية بين الدول العربية فرادى وأوربا وليس العلاقات الجماعية العربية / الأوروبية، وذلك فى إطار سياسة المتوسطية التى تتبعها دول الجماعة الاقتصادية الأوربية. ولكن قيام الولايات المتحدة الأمريكية بإمداد إسرائيل بالسلاح من قواعدها العسكرية فى الدول الأوربية، وإعلان حالة التعبئة القصوى فى هذه القواعد دون التشاور المسبق مع الدول الأوربية الأعضاء فى حلف الأطلنطى، كرد فعل لتهديد الاتحاد السوفيتى بإرسال قوات عسكرية إلى الشرق الأوسط لفرض قرارات مجلس الأمن. وكانت الدول العربية قد قامت مع اندلاع الحرب بتخفيض تدفق البترول إلى بعض الدول الأوربية(هولندا)، ورفع أسعاره، مما جعل الدول العربية المنتجة للبترول تتمتع بقوة مالية هائلة فى ذلك الوقت.

فكأن الحوار العربى الأوربى يرجع تاريخيا إلى الفترة التى أعقبت مباشرة حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣، والتى أبرزت للطرفين حاجة كل منهما إلى التعاون مع الآخر، وقد جاء تلبية لرغبة متكررة عبر عنها الطرفان على أعلا المستويات فى كل منهما.

فقد أصدر مؤتمر القمة العربية السادس المنعقد فى الجزائر بتاريخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٧٣، قراراً ورد به «أن أوربا الغربية تتصل بالشعوب العربية عبر البحر الأبيض

المتوسط بصلات حضارية متينة وبمصالح حيوية متداخلة لا يمكن أن تثمر إلا فى إطار تعاون تسوده الثقة والمصالح المتبادلة – وهى لهذا جديرة باتخاذ موقف واضح منصف إزاء قضيتنا العادلة » وكان ذلك رداً على بيان الدول الأوربية فى أكتوبر ١٩٧٣.

كما أصدر مؤتمر القمة السابع المنعقد بالرباط بتاريخ ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٧٤ قرارات ورد فيها « أن الحوار العربى الأوربى يبدأ فى إطار المبادئ التى تضمنها مؤتمر القمة العربى السادس الموجهة إلى أوربا الغربية ». كما أكد مؤتمر القمة على ضرورة وجود خطة عربية موحدة للحوار.

ثم أصدر مجلس الجامعة العربية قراراً فى ١٩٧٤/٣/٢٨ رحب فيه بدعوة السوق الأوربية المشتركة إلى إجراء الحوار وذلك رداً على بيان الدول الأوربية التسع فى مارس سنة ١٩٧٤ بيدء حوار مع الدول العربية .

أ – أجهزة الحوار ومجالاته قبل التجميد الأول :

وتتكون أساساً من :–

– « اللجنة العامة » وهى الهيئة العليا للحوار. وتجتمع على مستوى السفراء وتضم كافة الدول الأعضاء فى جامعة الدول العربية والمجموعة الأوربية.

– سبع لجان عمل تختص كل منها بمجال معين عن مجالات التعاون (صناعة – زراعة – بنية أساسية – تجارة – مال – تكنولوجيا – وعلوم – ثقافة) وتجتمع على مستوى الخبراء وهى مفتوحة لممثلى الدول من الجانبين ويضاف إلى هذه اللجان السبع لجنة للتنسيق.

– مجموعات متخصصة منبثقة عن لجان العمل تتكون من خبراء يختارون لذواتهم، وتتولى الدراسة التفصيلية لمشروعات أو لأوجه نشاط معينة.

وكان للحوار منذ بدايته جانبان، أحدهما سياسى والآخر يشمل العلاقات الاقتصادية والفنية والاجتماعية بين المجموعتين العربية والأوربية. فبالنسبة للجانب السياسى. فقد تركز على قضية الشرق الأوسط، ويمكن القول بإيجاز أن المجموعة الأوربية خطت فى هذا المجال بعض خطوات إيجابية تمثلت أساسًا فى البيان المشترك الذى أصدرته فى ٦ نوفمبر ١٩٧٣، والذى أعقبه فى عدة مناسبات بيانات أخرى بينت فيهما المجموعة الأوربية رأيها فى النزاع العربى الإسرائيلى.

واعتبر الجانب العربى أن هذه الخطوات تمثل تقدمًا فى الموقف الأوربى لا بأس به، واستمر الحوار السياسى بين الجانبين فى اجتماعات « اللجنة العامة المشتركة » للحوار والذى يعمل الجانب العربى فيها بتوجيه من مجلس الجامعة العربية.

وبالنسبة للجانب الاقتصادى والفنى : —

- اتفق الطرفان منذ البداية على أن تكون مهمة الحوار فى الشئون الاقتصادية والفنية والاجتماعية أقرب إلى الشمول، مع استبعاد موضوع تجارة البترول.
- وضع الخبراء الأوروبيون والعرب منذ بداية اجتماعاتهم فى القاهرة (يونيو ١٩٧٥) بعض الضوابط لنشاط الحوار من أهمها : —

* أنه يحسن، أن يتركز التعاون على بعض المشاريع الضخمة التى يتجاوز حجمها الإمكانات الثنائية — أى تتعدى طاقة دولة عربية أو دولة أوربية واحدة.
* أن تستهدف هذه المشاريع تأمين احتياجات الدول العربية التى يصعب تأمينها فى الحالات العادية وأن تأخذ فى اعتبارها توفر الأسواق لها.
* أن تتمكن من تحقيق بعض المشاريع القريبة المنال، لتصبح نموذجًا يمكن تحقيقه على نطاق واسع.

- وفى إطار ما اتفق عليه فى اجتماع القاهرة من ضوابط عامة، بحث خبراء

الجانبين فى « أبو ظبى » (نوفمبر ١٩٧٥) المجالات ذات الأولوية بالنسبة للجانب العربى، ووافق الجانبان على تشكيل مجموعات متخصصة بالنسبة لعدد من هذه المجالات.

- فبالنسبة **للصناعة** : -

قرر الجانبان دراسة المجالات الأولية بالنسبة للجانب العربى بهدف : -

* بيان الاحتياجات والطاقات الإنتاجية فى الأسواق العربية والأوربية والعالمية.
* تحديد المجالات الرئيسية للتكامل مع الأخذ بالاعتبار العوامل المختلفة المتعلقة بالإنتاج لدى الجانبين.
* تحديد المشاريع الرئيسية الجديرة بالتنفيذ فى إطار التعاون العربى الأوربى وذلك بالسرعة الممكنة.

- ووافق الجانبان على تشكيل المجموعات المتخصصة الآتية : -

* صناعات تكرير البترول والصناعات البترولية.
* تصنيع الأسمدة الأزوتية والفوسفاتية والمركبة.
* صناعات الحديد والصلب - مع الاهتمام بصفة خاصة بالبحوث والمعلومات حول الاختزال الغازى المباشر للحديد الخام - بما فى ذلك الصناعات المغذية وخاصة التعدين والصناعات المستخدمة مثل الصناعات الميكانيكية والكهربية والإلكترونية.

- وبالنسبة **للقطاع الزراعى** :

تم استعراض الخطوط الرئيسية لاستراتيجية التنمية الزراعية فى الدول العربية والتى تشمل :

* الموارد الزراعية فى البلاد العربية.

* الإنتاج الزراعى العربى الحالى وتوقعاته حتى سنة ١٩٨٥ .

* الطلبات الراهنة على المنتجات العربية الزراعية وتوقعاتها حتى سنة ١٩٨٥ .

* تقدير العجز فى الأغذية فى البلاد العربية حتى سنة ١٩٨٥ .

* متطلبات المواد الغذائية للمرحلة القادمة.

- وفى إطار تلك الأولويات اتفق الطرفان على التركيز فى المقام الأول على عدة مشروعات منها : -

* مشروع إقليمى متكامل للزراعة والتنمية الريفية فى جنوب دارفور فى جمهورية السودان الديمقراطية.

* مشروع لزيادة إنتاج اللحوم فى جمهورية السودان الديمقراطية.

* مشروع لتنمية عوامل الإنتاج الزراعى من أجل زيادة إنتاج الحبوب فى الجمهورية العربية السورية.

* مشروع متكامل لتنمية الزراعة فى الصومال.

وقد تم فى اجتماع « أبو ظبى » دراسة الأولوية بالنسبة لسائر مجالات الحوار العربى الأوربى(البنية الأساسية - التعاون العلمى والتكنولوجى - الثقافة والعمل والشئون الاجتماعية - التعاون التجارى - التعاون المالى).

وبالنسبة لتمويل أنشطة الحوار تقدم الجانب الأوربى باقتراح إنشاء صندوق لتمويل تنفيذ مشروعات الحوار برأسمال يتم الاتفاق عليه بين الجانبين. إلا أن الجانب العربى رأى أنه يجب - قبل تخصيص مبالغ لتمويل المشروعات - القيام بدراسات جدوى لهذه المشروعات، فإذا ما تبين جدواها يعرض أمرها على الجانبين

للنظر فى تمويل تنفيذها.

وانتهت الاتصالات بين الجانبين فى هذا الشأن إلى الاتفاق على قيام المجموعة العربية بتخصيص مبلغ ١٥ مليون دولار لتغطية نصيب الجانب العربى فى نفقات تلك الدراسات وأوجه النشاط الأخرى، بينما خصص الجانب الأوربى للغرض نفسه مبلغ ٣,٥ مليون دولار حتى نهاية ١٩٧٧.

- كما تم الاتفاق على أن يتحمل الجانب الأوروبى خمس التكاليف المعتمدة لكل دراسة على حدة، كما يتحمل بنصف تكاليف الندوات والأنشطة الأخرى، بينما يتحمل الجانب العربى الباقى فى الحالتين.
- هذا وقد بلغت جملة الاعتمادات التى وافقت عليها اللجنة العامة فى اجتماعها فى بروكسل (أكتوبر ١٩٧٧) بخصوص بعض الدراسات وأوجه النشاط الأخرى مبلغ ٤,٥٨٠,٠٠٠ دولار، يخص الجانب العربى منها ٣,٠٥٨٣,٠٠٠ دولار، بينما يخص الجانب الأوربى مبلغ ٩٩٧,٠٠٠ دولار.
- وبلغت جملة الاعتمادات التى وافقت عليها اللجنة العامة فى اجتماعها بدمشق ديسمبر ١٩٧٨ حوالى ٣,٦٩٦ مليون دولار يخص منها الجانب الأوربى ٧٨١,٥ ألف دولار ويخص منها الجانب العربى ٢,٩١٤,٥٠٠ وبالتالى يكون إجمالى اعتمادات مشروعات دراسات الجدوى و أنشطة الحوار حوالى ٨,٢٧٦,٠٠٠ مليون دولار يخص منها الجانب العربى ٦,٤٩٧,٥٠٠ ويخص منها الجانب الأوربى ١,٧٧٨,٥٠٠ مليون دولار.

(مرفق بيان بالمشروعات التى تقدم بها الجانب العربى واعتمدتها اللجنة العامة المشتركة فى اجتماعها فى بروكسل – أكتوبر ١٩٧٧).

جدول رقم (١) الدراسات والأنشطة التى وافقت عليها اللجنة العامة فى اجتماعها (بروكسل - أكتوبر ١٩٧٧)

الموضـــوع	التكلفة التقديرية بالدولار	المستفيد	لجنة العمل المسئولة	وصف المشروع
دراسة مشروع رى باردیرى بالصومال.	١,٢٠٠,٠٠٠	الصومال	الزراعة	تحديد جدوى الزراعة بالرى فى منطقة مساحتها ٤٧ ألف هكتار تقع فى سد باردیرى المقترح. وستتضمن الدراسة ثلاثة مكونات: مسوحات الموارد برنامج أبحاث المحاصيل - تخطيط التنمية ودراسات الجدوى.
دراسة مشروع إنتاج اللحوم بالسودان.	٥٠,٠٠٠	السودان	الزراعة	دراسة الجدوى لإقامة مشروع انتقالى يتضمن توفير منطقة إنتاج علف قرب الخرطوم ستكون طاقة العلف كافية لـ ١٢٠٠ رأس من الماشية سنويا وتستمر مدة الدراسة ٣ شهور.
دراسة تقاوى البطاطس بالعراق.	١,٨٠٠,٠٠٠	العراق	الزراعة	إنشاء برنامج لإكثار بذور البطاطس، بفترة أساسية مدتها سنتان، ويتضمن مركز ومواقع اختيار تقع بصفة رئيسية فى سهل شهروز. سيتولى المركز اختيار نوعيات البطاطس الملائمة للإكثار والتوزيع فى المنطقة العربية.

تابع جدول رقم (١)

الموضـــوع	التكلفة التقديرية بالدولار	المستفيد	لجنة العمل المسئولة	وصف المشروع
دراســة تطوير ميناء أم القصر بمنطقـــة البصرة.	٥٠٠,٠٠٠	العراق	البنية الأساسية	تتضمن دراسة الجدوى ما يلى: ١) وصف تفصيلى كامل للأوضاع الحالية. ٢) وتحديد الصعوبات والاختناقات. ٣) مقترحات لتحسينات فورية العلاج اللازم ومتطلبات التدريب والمعدات. ٤) مقترحات بخصوص متطلبات منشآت البنية الأساسية فى المستقبل والمبنية على توقعات التنمية الاقتصادية فى العراق وفى المنطقة العربية.
دراســة تطوير ميناء طرطوس بسوريا.	٥٠٠,٠٠٠	سوريا	البنية الأساسية	تتضمن دراسة الجدوى ما يلى: ١) وصف تفصيلى كامل للأوضاع الحالية. ٢) وتحديد الصعوبات والاختناقات. ٣) مقترحات لتحسينات فورية للعلاج اللازم ومتطلبات التدريب والمعدات. ٤) مقترحات بخصوص متطلبات منشآت البنية الأساسية فى المستقبل والمبنية على توقعات التنمية الاقتصادية فى سوريا وفى المنطقة العربية.

تابع جدول رقم (٢/١)

الموضـــوع	التكلفة التقديرية بالدولار	المستفيد	لجنة العمل المسئولة	وصف المشروع
دراســـة احتـياجـات التـدريب فى الدول العـربيـة فى مـجـال النقل البحرى.	٢٠٠,٠٠٠		البنية الأساسية	تتضمن الدراسة : ١- تحديد احتياجات كافة الدول العربية من التدريب الفنى والإدارى. ٢- تنفيذ برامج للتدريب: أ- تدريب الأفراد فى أوربا. ب- زيارات خبراء للتدريب المحلى.
مـــواءمـــة الاحـصـاءات الخاصة بالموانئ العربية.	٦٠,٠٠٠		البنية الأساسية	تتضمن الدراسة : ١- جمع البيانات اللازمة. ٢- تنسيق وتقييس الأنظمة الممكن اقتراحها لنظم المعلومات والإحصاء.
ندوة عن المدن الجديدة.	٢٠,٠٠٠		البنية الأساسية	موضوع الندوة: تبادل المعلومات عن المدن الجديدة القائمة أو تحت التنفيذ فى أوروبا والعالم العربى.

تابع جدول رقم (٣/١)

الموضـــوع	التكلفة التقديرية بالدولار	المستفيد	لجنة العمل المسئولة	وصف المشروع
الندوة العربية الأوروبية عن العلاقة بين الحضارتين.	٢٥٠,٠٠٠		الثقافة والعمل والشئون الاجتماعية	موضوع الندوة: التدليل على أن الحوار يمثل تعاوناً بين حضارتين تدين الواحدة بالكثير للأخرى واللتان ساهمتا بقدر كبير فى التراث الإنسانى وإعطاء تصور أوضح فى العالم العربى الحديث للشعوب الأوروبية. وستتضمن الندوة سلسلة من اللقاءات العلمية تضم حوالى ١٥٠ مشاركاً ومن الواجب أن تصاحب بمظاهرة ثقافية كبيرة وتعقد الندوة بمدينة هامبورج.
دراسة عن الصناعات البتروكيماوية.	١٦٥,٠٠٠		التصنيع	دراسات تقديرات الإنتاج والاستهلاك حتى سنة ١٩٩٠.
دراسة عن صناعات تكرير البترول.	١٦٥,٠٠٠		التصنيع	دراسات تقديرات الإنتاج والاستهلاك حتى سنة ١٩٩٠.

* مساهمة الجانب العربى ٨٠٪ من المبالغ المدرجة فيما عدا الندوتين مساهمة الجانب العربى فيها ٥٠٪.

تابع جدول رقم (١/٤)

الموضـــوع	التكلفة التقديرية بالدولار	المستفيد	لجنة العمل المسئولة	وصف المشروع
نشر تقارير ندوة فينسيا عن وسائل نشر اللغة العربية وآدابها في أوروبا.	٢٠,٠٠٠		الثقافة والعمل	ترجمة وطبع وتوزيع المقررات.
مشروع دليل أسماء المؤسسات الثقافية والتعليمية.	٦,٠٠٠		الثقافة والعمل	إنجاز مشروع دليل للمؤسسات الثقافية والعلمية في المنطقتين وبصفة خاصة المؤسسات التي تقوم بتعليم لغات وآداب المنطقة الأخرى.
المعونة الفنية لإنشاء مركز عربي للتدريب المهني وإعداد المدربين.	٨٨٠,٠٠٠		الثقافة والعمل	التعاون من أجل إنشاء والتشغيل الأولى للمركز العربي للتدريب المهني وتدريب المدربين بطرابلس سواء في مجال البحوث أو المعدات والخبرة الفنية.

* المصدر وثائق اجتماع بروكسيل – أكتوبر ١٩٧٧.

أى أن الحوار ولد فى ظروف سياسية معينة عقب حرب السادس من أكتوبر، ونتيجة لإحساس كل من الجانبين العربى والأوربى بالحاجة لضرورة إعادة تقييم العلاقات مع الطرف الآخر على ضوء أهدافه الذاتية من جانب وحجم المصالح التى تربطه بالطرف الثانى من جانب آخر، فى الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وقد أسفرت تجربة إعادة تقييم العلاقات فى جانبها السياسى قبل التجميد الأول عن الآتى:

اتفق الجانبان على أن الوضع القائم فى الشرق الأوسط من شأنه أن يعرض السلام والأمن فى الشرق الأوسط للخطر، فضلا عن تهديده للسلم والأمن الدوليين. وفى هذا الخصوص أكدا من جديد قناعتهما بأن الأمن فى أوربا مرتبط بالأمن فى منطقة البحر الأبيض المتوسط وفى المنطقة العربية.

وأوضح الجانب العربى موقفه فى ذلك الوقت والذى كان يتركز على أمرين:

* اعتراف دول الجماعة الاقتصادية الأوربية بمنظمة التحرير الفلسطينية التى اعترفت بها كافة الدول العربية ومعظم الدول الأخرى فضلا عن الأمم المتحدة، ممثلاً شرعيا للشعب الفلسطينى.

* أن تقوم الدول الأوربية التسع بدور رئيسى وتكثيف جهودها بغية التوصل إلى سلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط.

وقد أوضح الجانب الأوربى موقفه للأمر الثانى بقوله: إن الدول التسع مستعدة للتعاون إلى المدى المرغوب من قبل الأطراف المعنية للوصول إلى حل شامل ونهائى وتنفيذ هذا الحل بصفة خاصة من خلال مساهمة الأمم المتحدة وفى إطار الضمانات التى تعتبرها الدول التسع ذات أهمية قصوى للتوصل إلى حل شامل لمشكلات الشرق الأوسط.

وما أن وقّعت مصر اتفاقية للسلام(مارس ١٩٧٩)، وتجميد عضويتها فى جامعة

الدول العربية، وما تبع ذلك من انقسام بين الدول العربية، حتى أعاد الجانب الأوربى تقييم الحوار العربى الأوربى، وعلاقاته العربية بصفة عامة، خاصة أنه توصل فى يونيو ١٩٧٩ إلى خطة تفصيلية جماعية للحد من استهلاك الطاقة داخليا وتنمية مصادرها البديلة، ومن جهة أخرى استطاعت دول الجماعة الاقتصادية الأوربية فى إطار كتلة الدول المستهلكة للبترول أن تقيم نظاماً للتخزين والإمداد فيما بينها، فى حالة توقف ضخه كلية عن إحداها. والأهم من ذلك أدت التطورات الدولية إلى تعقيم قدرة الدول العربية على استخدام البترول كسلاح سياسى مثلما فعلت فى أكتوبر ١٩٧٣. كما أن الحوار العربى الأوربى لم يؤد إلى إعادة ضخ فوائض البترول إلى أوربا كما كان يأمل الجانب الأوروبى. كل هذا أدى إلى التجميد الأول للحوار العربى الأوروبى.

٢- مسيرة الحوار حتى الآن (سبتمبر ١٩٩٤) :

استمر التجميد الأول للحوار العربى الأوربى خلال الفترة (مارس ١٩٧٩ حتى عام ١٩٨٩)، حيث عقد المؤتمر الوزارى العربى الأوربى عام ١٩٨٩ فى باريس، وذلك بناء على طلب من الجانب العربى لدفع مسيرة الجوانب السياسية، وكان انعقاد المؤتمر فى باريس بمبادرة من الرئيس ميتران وبمشاركة الملك الحسن الثانى عاهل المغرب عن الجانب العربى. وقد أسفر المؤتمر عن إعادة هيكلة أجهزة الحوار ومؤسساته، وتبنى أهداف أخرى أقل طموحًا عن الأهداف التى طرحها الجانب الأوربى فى المرحلة الأولى.

إذ استحدثت لجنة سياسية على مستوى وزراء الخارجية، على أن تجتمع مرة فى العام، وهى أعلى جهاز سياسى يوجه أجهزة الحوار وتناقش السياسة المشتركة (الترويكا)، ذلك بجانب اللجنة العامة على مستوى السفراء والخبراء، وتجتمع مرتين فى العام، وتقوم بتوجيه لجان العمل والإشراف عليها، وقد اختزلت لجان العمل من سبع إلى ثلاث هى(اللجنة الاقتصادية واللجنة التقنية واللجنة الثقافية والاجتماعية) والتى تبنت سبع مشروعات أقل طموحًا مما كان مطروحًا قبل فترة التجميد الأول

وتنفيذاً لتوجيهات المؤتمر الوزارى العربى الأول، السابق الإشارة إليه، اجتمعت اللجنة العامة فى دورتها السادسة فى دبلن (إيرلندا) فى يونيو ١٩٩٠ واتخذت توصيات بشأن إعادة هيكلة أجهزة الحوار وإجراءاته المالية والمصادقة على التكلفة المالية لمشاريع الحوار واستحداث أربعة مشروعات جديدة، وتقوم لجان العمل بدراستها. وقد اجتمعت هذه اللجان فى لشبونة فى أبريل ١٩٩٢. وقد تقدم الجانب الأوربى باقتراح جديد يدعو إلى عقد الاجتماعات بدون مشاركة ممثلى الدول العربية ويضم فقط الأمانتين. وهذا الاقتراح يناسب لجنة الجماعة الاقتصادية الأوربية فى بروكسل، والتى تمثل توصياتها إلزاما على الدول الأعضاء، فى حين أن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ليس لها هذه السلطة على أجهزة الدول العربية، ومن ناحية أخرى فإن هذا الاقتراح كان يستهدف استبعاد دولتين عربيتين من المشاركة فى الجانب العربى للحوار العربى الأوربى. ومن ناحية ثالثة فإن هذا الاقتراح فيه تراجع من لائحة تنظيم وإجراءات الحوار.

وبذلك يكون الحوار على مشارف التجميد الثانى على الرغم من حرص الجانب العربى على التقدم بمقترحات جديدة لتنشيط الحوار وتوسيع مجالاته وتكثيف الجهود لتنشيط الحوار بشقيه السياسى والفنى.

ويلاحظ على هيكلة الحوار العربى الأوربى بعد فترة التجميد الأولى أنه على الرغم من رفع مستوى المباحثات إلى المستوى الوزارى، إلا أن مضمون الجانب الاقتصادى والفنى قد تقلص، سواء بالنسبة للمجالات محل الحوار أو بالنسبة للمشروعات المقترح إقامتها.

ثالثا : آثار الوحدة الأوربية على مسيرة الحوار العربى/ الأوربى :

دخلت السوق الأوربية الموحدة حيز التنفيذ مع مطلع يناير ١٩٩٣. ولا شك أن هذا العهد الجديد اقتضى أولويات جديدة ليس من بينها الحوار العربى الأوربى، خاصة مع التطورات الجديدة، التى تختلف عن التطورات الدولية إبان حرب أكتوبر ١٩٧٣. وقد سبق أن رأينا أن أهداف أوربا من وراء الحوار بعد حرب أكتوبر كانت تتركز فى

الجانب الاقتصادى والفنى، وعلى رأسها : –

أ – إقامة صندوق مشترك برأس مال ضخم قد يصل إلى مليار دولار لإقامة المشروعات التى يتفق عليها فى الحوار ويساهم الجانب العربى بأكبر نسبة ممكنة فى هذا الصندوق، وليكن ٨٠٪ ويساهم الجانب الأوربى بـ ٢٠٪ بحيث تحدث عملية إعادة ضخ للأموال الأوربية التى تذهب للدول العربية مقابل استيراد أوربا من البترول من الدول العربية وهو مايسمى RECYCLING حيث تتدفق هذه الأموال إلى أوربا مرة أخرى لدرء عجز موازين المدفوعات.

ب – إقامة مشروعات فى المنطقة العربية ترفع من القدرة الشرائية المتاحة للأفراد فى الدول الفقيرة منها من جانب وتمكنها من زيادة الواردات من الخارج من جانب آخر، وعلى رأسها المشروعات الاستهلاكية مثل تصنيع وتعليب الأغذية. وإقامة بعض المشروعات الإنتاجية فى الدول العربية البترولية مثل أنواع معينة من البتروكيماويات والأسمدة.

وكان الجانب الأوربى يرى أيضًا أنه ليس هناك ما يمنع أوربا من إعطاء نوع ثالث من المشروعات التى ترغب فيها الدول تحقيقا لرغبتها مثل تصنيع الإنتاج الزراعى وتحسين طرق الزراعة والرى. وذلك فضلاً عن القيام بمشروعات مشتركة فى مجال الأبحاث مثل السياسة العلمية والتكنولوجية والمسح الجيولوجى وإقامة نظم ومراكز المعلومات وإنتاج الكهرباء والمياه والتدريب وهى مجالات دخلتها الدول العربية حديثا وتحتاج فيها لمعونة فنية.

والجانب العربى كان يتقدم من جانب آخر بمبادرات طموحة وهو لا يعلم أن هناك محاذير على توريد هذا النوع من التكنولوجيا الفنية من الجانب الأوربى، أو كان يعلم ولكنه يحاول أن يصل إليها عن طريق التفاوض فى المدى الأطول.

محصلة الأمر أن الجانب الأوربى كان لديه تصور واضح للحوار يأخذ فيه الأمور

كوحدة واحدة PACKAGE DEAL ولكنه يعطيها على دفعات كلما تقدم به الحوار، وذلك فى ظل ظروف دولية كمعطاة معينة، ولكن هذه الظروف تحولت الآن إلى مسار جديد على رأسها النمط الجديد للعلاقات الدولية وصعود كتل اقتصادية جديدة فى آسيا وفى مقدمتها اليابان، وأخيراً سعى الدول الأوربية الاثنى عشر نحو أوربا الموحدة. وهذا المتغير الأخير هو محور تركيزنا فى هذا الجزء من الدراسة، أما المتغيرات الجديدة على الجانب العربى فهى ظهور التجمعات العربية شبه الإقليمية (مجلس التعاون الخليجى ـ اتحاد المغرب العربى) وتفضيل المجموعة الأوربية للتعامل مع التجمعات شبه الإقليمية على التعاون على الجانب العربى ككل فى إطار جامعة الدول العربية. ومن ناحية ثانية تقدم مسيرة السلام فى الشرق الأوسط، وتغير نمط التفاعلات الإقليمية نحو علاقات أخرى تتم خارج إطار جامعة الدول العربية.

ومعظم الكتاب[٢] يرون أن قيام أوربا الموحدة، والاتجاه نحو خلق سوق واحدة له آثار سلبية على الدول النامية عامة، والدول العربية بصفة خاصة فى عدة اتجاهات هى:

١ – العلاقات التجارية (من زاويتى خلق وتحويل التجارة) والقيود الحمائية وبالذات فى صورة حواجز غير جمركية.

٢ – تحويل الاستثمارات من الدول العربية إلى الدول الأوربية.

٣ – معاناة العمالة العربية المهاجرة فى أوربا.

٤ – الإضرار بالمركز التنافسى للمصارف العربية العاملة فى أوربا.

وسنعالج هذه الآثار فى هذا الجزء من الدراسة لتبيان أثر هذه التطورات على مسيرة

---

(2) A.J Hughes Hallett, the Impact of Ec-92 on Trade in Developing countries, RESEARCH OBSERVER, WORLD BANK, Jan 1994, P. 121.

الحوار العربى / الأوربى، إذا تم التوصل إلى قرار سياسى باستمراره بنفس قوة الدفع الأولى. وذلك فى ضوء انتهاء جولة أورجواى ١٩٩٤ وإنشاء منظمة التجارة العالمية فى العام القادم، وتوقيع الدول الأوربية على إعلان مراكش بشأن الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة(الجات) فى ١٥ أبريل ١٩٩٤، وأخيراً فى ظل مبدأ المعاملة بالمثل الذى نصت عليه اتفاقية السوق الأوربية الموحدة. أما على الجانب العربى فهناك أيضاً العديد من المتغيرات العربية، على رأسها عدم الاتفاق على الدخول فى شكل ما من أشكال الاندماج الاقتصادى، حيث توجد إمكانية لقيام علاقات أوربية مع كل تجمع شبه إقليمى (مثل مجلس التعاون الخليجى – واتحاد المغرب العربى) فى ظل سياسة المتوسطية التى تتبناها أوربا الموحدة.

١- الآثار على العلاقات التجارية :

إن أهم الأهداف الأساسية لأوربا الموحدة بعد ١٩٩٢ هو حرية التجارة بين دول الجماعة الاقتصادية الأوربية. والسؤال الذى يطرح نفسه بالنسبة للعلاقات التجارية العربية الأوربية، هل سيكون هناك أيضاً تحرير للتجارة بين المجموعتين أو ستكون هناك قيود حمائية من جانب دول الجماعة الأوربية تجاه العالم الخارجى؟

وقبل الإجابة على هذا التساؤل نود أن نعرض الوضع الراهن للعلاقات التجارية العربية الأوربية. إذ توضح بيانات الجدول رقم (٢) أن دول الجماعة الاقتصادية الأوربية هى الشريك الأساسى للعرب، حيث تمثل مستوعباً أساسيا للصادرات العربية ومصدراً رئيسيا للواردات العربية. إلا أن الأهمية النسبية للتجارة العربية الأوربية تنخفض باستمرار منذ ١٩٨٢ لتصل نسبة الصادرات العربية إلى أوربا من ٣٣٪ سنة ١٩٨٢ إلى ٣١,٨٪ سنة ١٩٩٢. كذلك احتفظت دول الجماعة الأوربية بالمرتبة الأخيرة لتزويد العالم العربى من السلع الاستهلاكية والاستثمارية.

جدول رقم (٢)

التوزيع الجغرافى للتجارة العربية الخارجية حسب أهم التجمعات الإقليمية (١٩٩٠ - ١٩٩٢)

التكتلات التجارية ودول شريكة أخرى	الصـــــادرات				الـــــواردات			
	متوسط ١٩٨٢-١٩٨٩	١٩٩٠-	١٩٩١-	١٩٩٢-	متوسط ١٩٨٢-١٩٨٩	١٩٩٠-	١٩٩١-	١٩٩٢-
	(نسبة مئوية لإجمالى الصادرات العربية)				(نسبة مئوية لإجمالى الواردات العربية)			
أ- **التجمعات الإقليمية فى الدول الصناعية :**	٤٤,٨	٤٥,٣	٤٥,٤	**٤٥,٣**	**٥٩,٦**	**٥٨,٠**	**٥٩,٥**	**٦١,٢**
١) الجماعة الاقتصادية الأوروبية (EEC)	٣٣,٠	٢٩,٤	٣١,٧	٣١,٨	٤١,٢	٤٠,٩	٤٠,٣	٤١,٩
٢) منطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكندا	٩,٥	١٣,٩	١١,٧	١١,١	١٢,٣	١١,٠	١٣,٧	١٤,٠
٣) الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة (EFTR)	١,٢	١,٢	١,٣	١,٤	٤,٥	٤,٧	٤,٣	٤,٢
٤) منطقة التجارة الحرة بين نيوزيلاندا واستراليا	١,١	٠,٨	٠,٧	١,٠	١,٦	١,٤	١,٢	١,١
ب) **التجمعات الإقليمية فى الدول النامية :**	**١٧,٠**	**١٧,١**	**١٥,٩**	**١٥,٣**	**١٤,٢**	**١٥,٧**	**١٥,٢**	**١٣,٧**
١) الدول العربية	٧,٥	٨,٣	٨,١	٧,٣	٨,١	٩,٧	٨,٩	٧,٣
٢) رابطة الدول الإسلامية	٣,٧	٤,٣	٤,١	٤,٢	٣,٣	٢,٥	٢,٥	٢,٦
٣) رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN)	٢,٣	٢,١	٢,٢	٢,٣	١,٢	٢,١	٢,٥	٢,٥
٤) اتحاد التكامل الاقتصادى لدول أمريكا اللاتينية (LAIA)	٣,٥	٢,٤	١,٥	١,٥	١,٦	١,٤	١,٣	١,٣
جـ - **التجمعات الإقليمية فى الدول الصناعية والنامية**	٦١,٨	٦٢,٣	٦١,٣	٦٠,٦	**٧٣,٨**	**٧٣,٧**	**٧٤,٧**	**٧٤,٩**
د) **بقية العالم منه**	٣٨,٢	٣٨,٣	٣٨,٧	**٣٩,٤**	**٢٦,٢**	**٢٦,٣**	**٢٥,٣**	**٢٥,١**
اليابان	١٧,٣	١٥,٨	١٧,٥	١٧,٩	١١,٧	١١,٢	٨,٨	٩,٨
كوريا الجنوبية	١,٤	٢,٦	٣,٨	٣,٩	١,٩	١,٧	٢,٠	١,٧
الدول المتحولة	٣,٠	٢,٩	٢,٢	٢,٢	٥,٢	٣,٥	٢,٨	٢,٤

المصدر : التقرير الاقتصادى العربى الموحد، صندوق النقد العربى، سنة ١٩٩٣ ، الملحق الإحصائى صفحة ٤٥٨.

وترجع أهمية الجماعة الأوربية كشريك تجارى للدول العربية إلى أهمية التجارة الخارجية بالنسبة للدول العربية، إذ تتميز الدول العربية بارتفاع الميل للاستيراد والتصدير، نتيجة لعدم مرونة العرض المحلى فيما يتعلق بالسلع الغذائية أو السلع الصناعية، مقترناً بنمو الطلب على السلع الاستهلاكية التى يصعب الحد منها وتزايد الطلب على المعدات والسلع الوسيطة فى الدول العربية حديثة العهد بالتصنيع. أما ارتفاع الميل للتصدير فيمكن تفسيره بارتفاع ثروات المنطقة من النفط والغاز، وهى واردات أساسية للدول الصناعية. وكذلك فإن ارتفاع نسبة الصادرات والواردات الإجمالية إلى الناتج المحلى الإجمالى والتى بلغت ٥٠٪ [٣] فى المتوسط فى الدول العربية، أى يعكس انكشاف الدول العربية على العالم الخارجى، وكونها عرضة للصدمات الخارجية والتطورات التى تحدث للشركاء التجاريين فى العالم، وعلى رأسها دول الجماعة الاقتصادية الأوربية .

ولا شك أن الإغراق فى الحماية التجارية من قبل دول الجماعة الاقتصادية الأوربية، تفسر فى جزء منها بانخفاض قيمة الصادرات العربية لأوربا، وذلك فضلاً عن آثار الانكماش الاقتصادى السائد منذ ١٩٨٢ .

وإذا انتقلنا إلى التساؤل الأساسى وهو تقييم أثر قيام السوق الأوربية الموحدة على التجارة العربية البينية سنلاحظ الآتى[٤]:

١ – تأثير السياسة الحمائية لدول الجماعة الاقتصادية الأوربية بعد ١٩٩٢ .

---

(٣) التقرير الاقتصادى العربى الموحد، صندوق النقد العربى، ١٩٩٣ .

(٤) د. هبة نصار، أثر قيام السوق الأوروبية الموحدة بعد عام ١٩٩٢ على العلاقات الاقتصادية العربية، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، يناير ١٩٩٣، ص ٢٥ .

فلا شك أن إلغاء الحواجز التجارية الداخلية كلية لابد وأن يؤدى إلى تزايد السياسات الحمائية الخارجية، من خلال الحواجز غير الجمركية، هذا بالإضافة إلى فرض دول الجماعة لرسوم استيراد على المنتجات الزراعية كالسكر واللحوم، واستخدام رسوم تعويضية ضد الواردات الزراعية وبعض واردات الصناعة التحويلية.

٢ – إقرار مبدأ المعاملة بالمثل. حيث ينص مبدأ المعاملة بالمثل على أن تعطى كل الدول العربية ـ غير الأعضاء فى الجماعة الأوروبية ـ امتيازات تجارية لكل دول الجماعة مقابل السماح لها بدخول إحدى بلدان الجماعة الاقتصادية الأوروبية. وهو مبدأ معمول به فى قطاع التجارة وقطاع المصارف كما سنرى فيما بعد. وله أيضًا آثار ضارة على كل الدول العربية نظراً لاختلاف هياكل الإنتاج فى هذه الدول وتباين متوسطات دخل الفرد وتباين التشريعات المنظمة لمجالات الحياة الاقتصادية فيما بين الدول العربية.

٣ – توسيع نطاق العضوية فى الجماعة الأوروبية أدى إلى زيادة النزعة الحمائية، فلقد ترتب على انضمام أسبانيا والبرتغال واليونان إلى دول الجماعة تعرض بعض منتجات دول المشرق والمغرب العربى للمنافسة غير المتكافئة وعلى وجه الخصوص بالنسبة للخضروات والفواكه والنسيج والجلود، الأمر الذى يعنى أن بعض الدول العربية لن تتمكن من دعم جهودها الإنمائية من خلال تشجيع صادراتها لدول الجماعة الأوربية.

٤ – إن مبدأ السوق الأوربية الموحدة الخاص بمنح أعضاء السوق حق الدخول إلى أسواق الدول الأخرى غير الأعضاء فى أية اتفاقية للتعاون الاقتصادى والتجارة، تكون المجموعة طرفًا فيها، سيؤدى مستقبلاً إلى خلق مشاكل حادة فى الموازين التجارية للدول العربية وارتفاع حدة العجز التجارى مع دول السوق. وقد يكون من الصعب على بعض الدول العربية أن تستوفى متطلبات السوق الأوربية الموحدة لعام ١٩٩٢ نظراً لصغر حجم تجارتها الخارجية مع دول السوق ولطبيعة

التركيب السلعى لصادراتها التى تقتصر على المواد الخام[٥].

٢- الآثار على الاستثمارات وتدفق رءوس الأموال:

أثبتت العديد من الدراسات أن توحيد السوق الأوربية تجعلها مركز جذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة بسبب اتساع السوق وارتفاع مستوى الدخل الفردى وإمكانية تحقيق وفورات حجم بها، ومن المعروف أنه يوجد حجم كبير من الاستثمارات العربية فى هذا السوق، ومما لاشك فيه أن التحرير الكامل لانتقال رءوس الأموال سوف يؤدى إلى تشجيع الاستثمارات العربية على الانتقال إلى دول السوق، ولقد بلغت موجودات الأقطار العربية فى عام ١٩٩٠ نحو ٦٢٠ مليار دولار، وهذا يمثل تهديداً للمصالح العربية وانتقاصا من الأموال العربية التى كان من الممكن توجيهها لزيادة الطاقة الإنتاجية العربية وتشجيع التجارة الخارجية العربية[٦].

ولاشك أن إنشاء عُملة أوربية موحدة (ECU) وبنك مركزى موحد سوف يؤثر على العالم العربى من عدة اتجاهات[٧]:

١ - أن معظم البنوك المركزية فى الدول العربية سوف تحتفظ بجزء من احتياطياتها فى وحدة النقد الأوربية بدلا من الدولار.

---

(٥) أثر السوق الأوربية الموحدة عام ١٩٩٢ على التجارة العربية، صندوق النقد العربى، أبو ظبى، أغسطس ١٩٨٩، ص ٣١.

(٦) د. هبة نصار، أثر قيام السوق الأوربية الموحدة بعد عام ١٩٩٢، على العلاقات الاقتصادية العربية، مرجع سالف الذكر، ص ٢٧.

(7) Eberhard Rhein, Political and Economic Restructuring in Europe and Implications on the Arab World, the future of the Arab European relations, N.C.F.M.E., Alx, May 1991.

٢ – سوف يستفيد رجال الأعمال العرب من التسهيلات التى سوف تقدمها أوربا فى مجال المعاملات المصرفية.

٣ – سوف ترسم معظم البنوك العربية سياستها النقدية والمالية على هدى من السياسة الأوربية (أسعار الفائدة معدلات التضخم) من أجل تحقيق الاستقرار فى قيمة عملاتها.

كل هذه الاتجاهات سوف تشجع رءوس الأموال والاستثمار المباشر على التوجه للمجموعة الأوربية. وإن كان هذا لا ينفى أن بعض الاستثمارات الأوربية سوف تتجه للدول العربية فى الصناعات كثيفة العمالة أو الملوثة للبيئة (حجم الاستثمار الأوربى المباشر فى المنطقة العربية ١٩٩٠ لا يتعدى ٢–٣ مليار دولار) وذلك فضلاً عن أن الضغوط الداخلية داخل دول المجموعة لتخفيض العجز المالى بها، وبالتالى سيقل الدعم المقدم من المجموعة الأوربية إلى الدول العربية غير المنتجة للبترول، والتى تسعى لإصلاح هياكلها الإنتاجية ضمن برنامج التصحيح الهيكلى والإصلاح الاقتصادى بصفة عامة[٨].

٣– الآثار على العمالة العربية العاملة فى أوربا :

تتجه العمالة العربية إلى أوربا من ثلاث دول عربية تقريبا هى تونس والجزائر والمغرب، وتتمركز فى عدة دول أوربية هى فرنسا وبلجيكا وهولندا وبريطانيا، وألمانيا.

ولقد تم تقدير الهجرة العربية فى بلدان الجماعة الأوربية بحوالى ٢,٥ مليون عربى (معظمهم من الدول العربية الثلاث السابق الإشارة إليها) ويتركزون فى فرنسا ٦٠٪ وبلجيكا ٧٪ وهولندا ٦,٥٪ وبريطانيا ٥,٨٪ وألمانيا ٥,٥٪ وإيطاليا ٥٪، وتبلغ

---

(8) A.J Hughes Hallett, the Impact of Ec- 92 on Trade in Developing countries, Op.CIT, P. 125, P. 131, 134, 136.

نسبة المغاربة فى العمالة العربية المهاجرة ٣٦٪ وتبلغ نسبة الجزائريين ٣٤٪ أما العمالة من تونس فتبلغ حصتها ١٢٪. ومن ثم يمكن القول أن نسبة العمال العرب من دول المغرب العربى فى دول الجماعة الأوربية تبلغ حوالى ٨٢٪ ولا تشكل باقى الجنسيات العربية إلا ١٨٪[٩]، وعلى الرغم من احتياج الدول الأوربية للعمالة العربية، إلا أنها لا تسمح لها فى معظم الأحوال بالعمل بصورة شرعية، ومن المنتظر فى المستقبل أن تغلق أوربا حدودها فى وجه العمالة العربية المهاجرة إليها[١٠]، خاصة مع انضمام دول أوربية أخرى إلى دول المجموعة، ويجب أن تعمل لجنة الجماعات الاقتصادية الأوربية على منح العمال العرب المهاجرين نفس حرية التنقل داخل دول المجموعة مثلها فى ذلك تماماً مثل العمالة من دول الجماعة الأوربية.

ومن ثم فإنه يجب على الدول العربية ألا تعول كثيراً على أوربا الموحدة فى حل مشكلة التشغيل الداخلية الخاصة بها. لأن العمالة الأوربية من دول كالبرتغال واليونان وأسبانيا فى سبيلها لأن تحل محل العمالة العربية العاملة فى دول السوق، خاصة مع تعقيد إجراءات الاستقرار والعمل فى الدول الأوربية، ومناداة بعض الجمعيات والأحزاب فى برامجها بوقف تلك الهجرة واستبعاد العناصر الموجودة فى أوربا من العمالة العربية، خاصة مع ارتفاع معدلات البطالة فى الدول الأوربية (فرنسا ١٠,٨٪- إيطاليا ١١,٢٪ عام ١٩٨٨).

---

(٩) د. هبة نصار، أثر قيام السوق الأوربية الموحدة بعد عام ١٩٩٢ على العلاقات الاقتصادية العربية، مرجع سالف الذكر، ص ٤٠.

(10) Dr.I.H.Abd El Rahman, Political and Economic Restructuring in Europe and Implications on the Arab World. The Future of the Arab European Relations, N.C.F.M.E., Op. CIT, P. 35B.

٤ – الآثار على المصارف العربية العاملة فى أوربا :

ليس من قبيل المصادفة أن يجيء العمل بالتشريعات الأوربية الجديدة الخاصة بالنظام المصرفى فى أول يناير ١٩٩٣ ، مع بدء العمل بمقررات لجنة (بال) التى وقعت فى يوليو ١٩٨٨ ، بشأن كفاية رأس المال، من أجل ضمان حد أدنى من (الملاءة المصرفية) . وهذا أدى إلى ضعف قدرة البنوك العربية العاملة فى الأسواق الأوربية على المنافسة.

فقد نص التوجيه المصرفى الثانى، الصادر عن المجموعة الأوربية، والذى بدأ العمل به منذ الأول من يناير ١٩٩٣ على توحيد سوق الخدمات المصرفية فى الاثنى عشر دولة. وأهم بنود هذا التوجيه البند المتعلق بمبدأ المعاملة بالمثل (RECIPROCITY) والذى ينص على أنه يحق للمصارف المملوكة للدول غير الأعضاء فى السوق والراغبة فى العمل داخل السوق الأوربية الموحدة التمتع بكافة الامتيازات التى تتمتع بها مصارف الدول الأعضاء فى السوق الأوربية، مقابل السماح للمصارف الأوربية بالعمل بنفس الشروط التى تطبقها الدول غير الأعضاء على مصارفها الوطنية.

ولا شك أن هذا التوجيه يشكل عقبة رئيسية فى وجه توسع نشاط المصارف العربية فى أوربا، وذلك لكون معظم التشريعات المصرفية العربية لا تسمح للمصارف الأجنبية العاملة فيها بالتمتع بنفس الامتيازات التى تمنحها لمصارفها الوطنية[١١] .

أما بالنسبة لمقررات (بال) والتى بدأ العمل بها منذ نفس التاريخ، فتستهدف وضع معايير جديدة موحدة تسير عليها المصارف، وأهمها تحديد حد أدنى ملائم لرأس مال أى مصرف وتحديد نسبة ملاءته بـــ ٨٪. وكذا تحديد كيفية احتساب الأصول

---

(١١) مذكرة حول أثر السوق الأوربية الموحدة على المصالح المصرفية والتجارية العربية، صندوق النقد العربى، ١٩٩٠، ص ٢.

الخطرة وأوزان المخاطر وتقوم على مبدأ تصنيف الدول إلى مجموعتين :

الأولى: متدنية المخاطر وتضم دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (O.E.C.D) والمملكة العربية السعودية، وسويسرا. والثانية: عالية المخاطر، وتضم باقى دول العالم. ومقررات بازل أدت أيضا إلى زيادة تكلفة الموارد المالية التى يمكن للمصارف العربية الحصول عليها من الأسواق المالية العالمية، فضلاً عن أن تحديد حد أدنى لنسبة ملاءة المصارف أدى إلى إضعاف القدرة التنافسية للمصارف العربية العاملة فى أوربا، خاصة وأن أسعار الخدمات المصرفية الأوربية المنافسة اتجهت للانخفاض بنسبة تتراوح بين ٧-٢١ ٪ داخل المجموعة الأوربية[١٢] ويجدر بالذكر أن نسبة عالية من المؤسسات المالية العربية تظهر فى شكل فروع لبنوك عربية ومكاتب تمثيل، أما باقى الفروع فهى صغيرة الحجم وترتبط أعمالها مباشرة برعايا الدولة الأم، كما أن معظم نشاطها تقليدى فى بعض الخدمات الاستثمارية[١٣]. وبالتالى فإن قدرتها على المنافسة داخل السوق الأوربية تعتبر محدودة جداً، وبالتالى فإن قدرتها على توسيع مجالات نشاطاتها تعتبر أيضاً محدودة.

---

(١٢) دراسة مبدئية عن آثار مقررات بال والتوجيهات الأوربية على النظام المصرفى العربى، الإدارة العامة للشئون الاقتصادية، جامعة الدول العربية، دراسة غير منشورة، ١٩٩٠، ص ١٢.

(١٣) د. محمد حافظ الحماقى، انعكاسات الاتحاد الأوربى (١٩٩٢) على العلاقات الاقتصادية الدولية بين مصر ودول الاتحاد، مؤتمر الوحدة الأوربية ٩٣ والتنمية الاقتصادية فى العالم العربى، القاهرة، يناير ١٩٩٣، ص ٢٠٩.

رابعا : خاتمـــة :

مجمل القول أن أثر توحيد أوربا ابتداء من أول ١٩٩٣ على العلاقات العربية الأوربية لم يأت من التغيرات الهامشية فى التجارة المترتبة على تغيرات الأسعار والدخول، ولا من خفض النفقات الناتج عن إزالة قيود التجارة الداخلية بين الدول الأعضاء وحرية انتقال عناصر الإنتاج، أو الناتج عن زيادة الناتج المحلى بمقدار ٥ ٪. ولكن الآثار على الدول العربية سوف تأتى من تحويل تدفقات الاستثمار إلى الدول الأوربية الحديثة للانضمام للجماعة الاقتصادية الأوربية ومن استمرار القيود الداخلية (الإدارية وغير الجمركية) ومن التغير فى هيكل الأسواق.

فالمتوقع من مسيرة أوربا الموحدة هو ارتفاع معدل النمو الاقتصادى وانخفاض الأسعار نتيجة لتوافر اقتصاديات الحجم الكبير Economies of Scale ومن ازدياد وكفاءة المؤسسات الأوربية العاملة نتيجة للمنافسة.

أما الآثار على الدول العربية من إزالة القيود الداخلية بين دول أوربا الموحدة، فسوف تتوقف على مرونات الدخول والأسعار فى هذه الدول، وقد سبق أن رأينا من قبل أن مرونة الصادرات والواردات العربية لأوربا منخفضة، وأن **التجارة الخارجية العربية** تتعاظم أهميتها فى الناتج المحلى الإجمالى، خاصة وأن الدول العربية لا تتنوع هياكل إنتاجها لحد كبير. وبالتالى ستعانى صادرات الدول العربية من السلع العربية والخدمات، خاصة مع تبنى مواصفات جديدة للسلع ومع فرض المزيد من القيود الخارجية على التجارة الأوربية مع العالم الخارجى.

ومن جانب آخر فسوف يزداد **تدفق الاستثمار** داخل دول الجماعة الاقتصادية الأوربية، وسوف تقل المعونات من الدول الأوربية إلى الدول النامية عموماً ومنها الدول العربية، فى حين سوف يزداد تدفق رءوس الأموال العربية إلى أوربا الموحدة.

وعلى جانب ثالث سوف تظهر **مشكلة العمالة العربية** العائدة من أوربا

الموحدة، وهى مشكلة تؤرق دول المغرب العربى الثلاث (تونس والجزائر والمغرب) وستقل فرص العمالة العربية العاملة فى أوربا الموحدة مستقبلاً.

وبالنسبة **للمصارف العربية فى أوربا**، فنظراً لإقرار التوجيه المصرفى الثانى، الذى ينص على توحيد سوق الخدمات المصرفية فى أوربا الموحدة مع بداية ١٩٩٧، وإقرار مبدأ المعاملة بالمثل على التوازى مع قرارات (بازل) بالنسبة لكفاءة رأس المال، فإن فرص التواجد المصرفى العربى فى أوربا سوف تقل وستعانى المصارف العربية العاملة فى أوربا من جراء المنافسة التى سوف تتعرض لها من المصارف الأوربية والأجنبية العاملة فى الدول الأوربية.

وأخيراً فإن تطوير التكامل النقدى الأوربى، وإنشاء **عُملة أوربية موحدة**، سيؤدى إلى إعادة توزيع الاحتياطيات الدولية بين العملات، وهذا بطبيعة الحال سيؤدى إلى انعكاس آثار سلبية على الاستثمارات العربية، وبوجه خاص على الدول التى تملك احتياطيات موظفة فى أسواق المال الأوربية.

ومن هنا تبرز الحاجة إلى إعادة النظر فى مدى تأثر المصالح العربية بالتطورات المستجدة فى أوربا الموحدة، خاصة وأن العوامل الطويلة الأجل الخاصة بالاتجاه نحو التكتلات، يمليان استمرار الحوار العربى الأوربى ولكن على أسس جديدة مع تغيير سلم الأولويات فى الجانب الاقتصادى والفنى، وهذا يفترض أيضاً أن يستعيد النظام الإقليمى العربى حيويته فى إطار جامعة الدول العربية بحيث يقوم تكتل عربى فى ظل التفاعلات الإقليمية الجديدة فى إطار منطقة الشرق الأوسط.

وبالتالى فإن فرص النجاح أمام الحوار العربى الأوربى فى ظل أوربا الموحدة لازالت قائمة بل وملحة، ولكن الأمر فى النهاية مرهون بالإرادة السياسية لطرفى الحوار.

معهد البحوث والدراسات العربية

أهم المراجع العربية والأجنبية :

- مارجريت كيلى وتريتز كراكو، سياسات التجارة الخارجية فى الدول الصناعية وآثارها على الدول العربية، ندوة سياسات التجارة الخارجية والبينية للبلاد العربية، صندوق النقد العربى، أبو ظبى ٢٧-٢٩ يناير ١٩٩٢.
- د. معتصم سليمان، العلاقات التجارية العربية الأوربية والآثار المحتملة لتوحيد السوق الأوربية عليها بعد عام ١٩٩٢، مجلة شئون عربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، مارس ١٩٩٢.
- أثر السوق الأوربية الموحدة بعد عام ١٩٩٢ على التجارة العربية، صندوق النقد العربى، أبو ظبى، أغسطس ١٩٨٩.
- أثر السوق الأوربية الموحدة على المصالح المصرفية والتجارية العربية، صندوق النقد العربى، أبو ظبى ١٩٩٠.
- العلاقات الاقتصادية العربية مع الخارج، جامعة الدول العربية، سلسلة دراسات ووثائق اقتصادية (٢)، تونس، يوليو ١٩٨٠.
- النظام النقدى الأوربى، النشرة الاقتصادية، بنك مصر، القاهرة، العدد الأول ١٩٩٣.
- أبحاث ومناقشات ندوة العرب وأوربا ١٩٩٢، مجلة الباحث العربى، مركز الدراسات العربية، لندن، سبتمبر ١٩٨٩.
- د. هبة أحمد نصار، أثر قيام السوق الأوربية الموحدة بعد عام ١٩٩٢ على العلاقات الاقتصادية العربية، كلية الاقتصاد - جامعة القاهرة، يناير ١٩٩٣.
- د. عبد المنعم سعيد، الحوار العربى الأوربى، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، جريدة الأهرام، القاهرة، سبتمبر ١٩٧٧.
- د. نازلى معوض، السياسة المتوسطية للجماعة الاقتصادية الأوربية، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يوليو ١٩٨٣.
- التقرير الاقتصادى العربى الموحد، صندوق النقد العربى، أبو ظبى، أعداد متفرقة.

- مؤتمر الوحدة الأوربية لعام ١٩٩٣ والتنمية الاقتصادية فى العالم العربى، جامعة الدول العربية، القاهرة، يناير ١٩٩٣.
- مذكرة بشأن آثار مقررات بال والتوجيهات الأوربية على النظام المصرفى العربى، الإدارة العامة للشئون الاقتصادية، جامعة الدول العربية، مذكرة غير منشورة ١٩٩٠.

1 - Hala Seoudy, The EEC,U.S.A. and Japan, political science research papers, CPRS, Cairo University, January 1994.

2 - The Future of the Arab-European relations, National Center for Middle East Studies, Alexandria, May 1992.

3 - A.J hughes Hallett, the Impact of EC-92 on Trade in Developing Countries, Research Observer, World Bank.

4 - Is European Inegration Bad news for Developing Countries? Research Observer, World Bank, 1994.

5 - Marginalization, Specialisation and Cooperation in the Baltic and Mediterranean Regions, commission of the European Communities, April 1993.

6 - Salzburg Seminar Background papers, 1992, Effect on the World outside the European community, March, 1990.

* * * * * *